



بلاغ صحفي

السيد شكيب بنموسى يقدم خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع

الرباط، الخميس 10 نونبر 2022، عقد السيد شكيب بنموسى، وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة ندوة صحفية مع وسائل الإعلام، خصصت لتقديم خارطة الطريق 2022-2026 من أجل مدرسة عمومية ذات جودة للجميع.

وتشكل خارطة الطريق التي تمت بلورتها وفق مقاربة تشاركية بعد طرح مشروع أرضيتها لنقاشات ومداومات وإغنائها بمقترحات ساهم فيها جميع الفاعلين التربويين والمتدخلين والشركاء في إطار المشاورات الوطنية الموسعة، تتويجا لمسار من التشاور العمومي وتجسيدها للبناء المشترك لنموذج مدرسة عمومية ذات جودة للجميع.

وترتكز خارطة الطريق لإصلاح المدرسة العمومية على ثلاثة أقطاب رئيسية؛ التلميذ(ة) والأستاذ(ة) والمؤسسة التعليمية بثلاثة أهداف رئيسية تركز على التعلّمات الأساس والأنشطة الموازية والحد من الهدر المدرسي، وفق مقاربة نسقية تتمحور حول قياس الأثر داخل الأقسام الدراسية.

ولبلوغ هذا المسعى، تراهن خارطة الطريق على جعل التلاميذ منفتحين متحكمين في التعلّمات الأساس ومستكملين تعليمهم الأساسى، مع توفير فضاءات آمنة وملائمة للاستقبال يسودها روح التعاون بين كل الفاعلين، وكذا مدرسين متمكنين يحظون بالتقدير وملتزمين بنجاح تلاميذهم.

وفق هذا التوجه، جاءت خارطة الطريق لترسم معالم مدرسة عمومية ذات جودة ترقى إلى طموحات وانتظارات المجتمع المغربي، مدرسة ضامنة لجودة التعلّمات متمكنة من إكساب الأطفال المعارف والكفايات والمهارات الضرورية التي تخول لهم النجاح في مسارهم الدراسي والمهني، وتعزز تفتحهم ومواطننتهم وتنمي قيمهم الوطنية والكونية وحسهم المواطن وحبهم للاستطلاع وثقتهم في أنفسهم، وتحقق إلزامية تعليمهم وتضمن تكافؤ الفرص بين جميع التلميذات والتلاميذ من خلال مسار تعليمي إجباري إلى غاية السن 16، كيفما كان الوسط الاجتماعي والمجالي الذي ينحدرون منه.

وقد التزمت خارطة الطريق هاته بإحداث التغيير الملموس والملحوظ على أقطابها المحورية، وذلك بتحقيق تعليم أولي ذي جودة، مضبوط من طرف الدولة ومعهم، مع توفير مقررات وكتب مدرسية تركز على اكتساب الكفايات والتعلّمات الأساس والتحكم في اللغات، وتتبع ومواكبة فردية للتلميذات والتلاميذ لتجاوز صعوبات التعلم وتوجيه التلميذات والتلاميذ نحو مسارات دراسية

تتلاءم مع مؤهلاتهم للرفع من فرص نجاحهم وتوفير دعم اجتماعي معزز من أجل تحقيق تكافؤ الفرص بين كل التلاميذ والتلميذات.

كما تعهدت بالارتقاء بمهنة التدريس من خلال تكوين للتميز يركز على الجانب التطبيقي والعملي، وخلق ظروف عمل ملائمة تستجيب لاحتياجات الأساتذات والأساتذة، وتعزز تأثيرهم الإيجابي على التلميذات والتلاميذ، وإرساء نظام لتدبير المسار المهني المحفز والمثمن لهم، يحث على الارتقاء بالمردودية لما فيه مصلحة التلميذ.

كما التزمت بتوفير مؤسسات توفر ظروف استقبال حسنة ومجهزة وتستعمل الوسائل الرقمية، وإدارة تربوية تتوفر على مؤهلات قيادة المؤسسة للارتقاء بجودتها وتنمية روح التعاون بين كل الفاعلين بها من أجل إرساء جو آمن، والقيام بأنشطة موازية ورياضية تمكن التلميذات والتلاميذ من التفتح وتحقيق ذواتهم.

ولتحقيق مدرسة عمومية ذات جودة للجميع يتطلب هذا الهدف الاستراتيجي توفير ثلاثة شروط أساسية تتمثل في إرساء حكمة تعتمد على بنيات مناسبة لقياس الجودة وحفز مسؤولية الفاعلين والتزامهم بانخراطهم المسؤول لإنجاح الإصلاح وتأمين الموارد المالية اللازمة وانسجامها مع الأثر المنشود واستدامتها.

إلى ذلك، تشكل خارطة الطريق 2022-2026 فرصة سانحة لبلورة التعليمات الملكية السامية على أرض الواقع وإعادة بناء ثقة المواطنين والمواطنات في مدرستهم ومنعطفاً في قيادة الإصلاح والقدرة على تدبير الانتظارات ودينامية جديدة للبناء المشترك، يغديها انخراط الجميع لتفعيل الالتزامات الإثنتي عشر وضمن النجاح للمنظور الاستراتيجي للإصلاح، وفق ما يصبو إليه صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده.